Digital Democracy Initiative

الذكاء الاصطناعي والمجتمع المدني بالمغرب

نحو حكامة مسؤولة وإطار تنظيمي يراعي احتياجات الفاعلين المدنيين

CIVICUS

INNOVATION FOR CHANGE MIDDLE EAST & NORTH AFRICA

سمسم - مشاركة مواطنة
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE

الذكاء الاصطناعي والمجتمع المدني بالمغرب: نحو حكامة مسؤولة وإطار تنظيمي يراعي احتياجات الفاعلين المدنيين

مذكرة ترافعية

جمعية سمسم-مشاركة مواطنة

يونيو 2026

المقدمة

يشكل الذكاء الاصطناعي أحد أبرز التحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم، بالنظر إلى تأثيره العميق في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما أضحت تطبيقاته حاضرة في مجالات التعليم والإدارة والإعلام، وغيرها من المجالات، كما باتت تؤثر بشكل متزايد في إنتاج المعرفة واتخاذ القرار وتوجيه الرأي العام، وتزداد أهمية هذه التكنولوجيا قياسا إلى ما تتيحه من فرص لتعزيز الابتكار ورفع الإنتاجية وتطوير الخدمات، مقابل ما تثيره من تحديات قانونية وإشكالات أخلاقية معقدة تستوجب تأطيرا تشريعيا ومؤسساتيا محكما.

1. السياق العام

دفع التسارع غير المسبوق في وتيرة تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي وتوسع نطاق استخدامها، بالعديد من الدول والمنظمات الدولية، إلى وضع نظم قانونية وهياكل مؤسساتية متخصصة لتنظيم هذا المجال. حيث أصبح الذكاء الاصطناعي موضوعا رئيسيا في النقاشات المتصلة بالتنمية الاقتصادية، والسيادة الرقمية، والأمن السبيراني، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وصيانة الحقوق والحريات، باعتباره أحد العوامل الحاسمة في رسم ملامح الاقتصاد والمجتمع خلال السنوات المقبلة.

في المغرب، تتقاطع هذه التحولات، مع الجهود المؤسساتية في مجالات التحول الرقمي وتحديث الإدارة وتطوير الخدمات العمومية وتعزيز الاقتصاد الرقمي. كما أن التوجهات الوطنية الرامية إلى تسريع الرقمنة وتطوير البنيات التحتية الرقمية تفتح آفاقا أمام توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز فعالية السياسات العمومية. غير أن ذلك يظل في حاجة إلى إطار تشريعي ومؤسساتي ينظم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي ويحدد المسؤوليات والضمانات وآليات الرقابة المرتبطة بها.

2. السياق الخاص

أضحت أنظمة الذكاء الاصطناعي تحوز مساحة متنامية في عمل منظمات المجتمع المدني بالمغرب، خصوصا في المجالات ذات الصلة بالترافع والرصد والتوثيق وإعداد التقارير

وتحليل البيانات والتواصل والتكوين وبناء القدرات، سعيا منها إلى مواكبة التحولات الرقمية والدفاع عن الحقوق الرقمية وتعزيز الوعي المجتمعي بالمخاطر والفرص المرتبطة بالتكنولوجيا. وهو ما يجعلها معنية بشكل مباشر بمختلف السياسات والتشريعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وانطلاقا من المكانة الدستورية التي يحتلها المجتمع المدني في منظومة الحكامة بالمغرب، باعتباره شريكا في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، فإن إشراكه في مختلف مراحل بناء المنظومة التشريعية والمؤسساتية للذكاء الاصطناعي يشكل ضرورة ديمقراطية، في ظل تنصيص دستور 2011 على توسيع فضاءات المشاركة المواطنة وتعزيز الديمقراطية التشاركية[1]، بما يتيح لمختلف الفاعلين المساهمة في صياغة التوجهات التكنولوجية والرقمية، كما أن تطور استعمالات الذكاء الاصطناعي في مناحي العمل الجمعوي، أضحى يتطلب سياسات جمعوية ومدونات سلوك واضحة ودقيقة وشفافة.

3. اهتمام جمعية سمسم مشاركة مواطنة بحقل الذكاء الاصطناعي

أولت جمعية سمسم-مشاركة مواطنة اهتماما مبكرا بالرهانات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وانعكاساته على مختلف مناحي العمل المدني، من خلال إدماجها لهذا الموضوع ومشمولاته، منذ تأسيسها[2]، ضمن برامجها المتعلقة بالحكامة الرقمية وبناء القدرات وتعزيز الثقافة الرقمية، حيث عملت على فتح نقاشات عمومية بشأن الفرص التي تتيحها تطبيقات الذكاء الاصطناعي للجمعيات في مجالات الترافع والرصد والتواصل وإنتاج المعرفة، مقابل التحديات المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية والأخلاقيات الرقمية ومخاطر التضليل المعلوماتي.

[1]. دستور 2011. ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر- 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011).

[2]. منذ تأسيس الجمعية سنة 2014، شكل موضوع استخدام التكنولوجيا في المجتمع المدني، عنصرا أساسيا في مشاريعها وبرامجها وأنشطتها، إلى جانب المشاركة المواطنة، والشفافية والولوج إلى المعلومة، والديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أنه يمثل مرتكزا في مخططها الاستراتيجي.

وانطلاقا من رسالتها الرامية إلى تعزيز المشاركة المواطنة وتقوية قدرات الفاعلين المدنيين، تواصل الجمعية انخراطها في تتبع المستجدات[3] المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والدفاع عن ضرورة إعمال المقاربة التشاركية في إعداد السياسات العمومية ذات الصلة بهذا المجال المستجد، مؤكدة التزامها الراسخ بالمساهمة في بناء فضاء للحوار والتفكير والابتكار حول حكامة الذكاء الاصطناعي، بما يضمن توظيف هذه التكنولوجيا في خدمة التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعزز حضور المجتمع المدني كشريك أساسي في مواكبة التحولات الرقمية التي يعرفها المغرب.

4. منهجية إعداد المذكرة الترافعية

في هذا السياق التراكمي، يأتي إعداد المذكرة الترافعية في موضوع "الذكاء الاصطناعي والمجتمع المدني بالمغرب: نحو حكامة مسؤولة وإطار تنظيمي يراعي احتياجات الفاعلين المدنيين"، بهدف المطالبة باعتماد إطار قانوني ومؤسساتي متكامل، وإشراك المجتمع المدني في بلورة السياسات العمومية المتصلة بمجال الذكاء الاصطناعي، ومختلف المناحي الرقمية، والاستثمار في التكوين والبحث العلمي والابتكار، بما يضمن توظيف الذكاء الاصطناعي كرافعة للتنمية والديمقراطية.

وقد استندت هذه المذكرة الترافعية إلى نتائج استبيان وطني شاركت فيه عينة تمثيلية لمنظمات المجتمع المدني، تغطي مجمل التراب الوطني، الأمر الذي سمح بسبر أغوار تصور الجمعيات في مختلف مناحي استخدام الذكاء الاصطناعي، وما يطرحه ذلك من إشكالات وتحديات وإكراهات.

---

[3]. أنظر في هذا الصدد:

- الذكاء الاصطناعي ضمن اهتمامات البرلمان المغربي: قراءة في المبادرات والالتزامات، (منشورات جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، 2025).
- الدليل العملي لجمعيات المجتمع المدني في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، (منشورات جمعية سمسم مشاركة مواطنة، شبكة الابتكار للتغيير، أبريل 2026).

المحور الأول : الذكاء الاصطناعي والمجتمع المدني بالمغرب: محاولة في التشخيص

يشكل الذكاء الاصطناعي أحد أكثر المفاهيم تداولا وتأثيرا في العصر الرقمي، غير أن تعدد مجالات استخدامه، وتنوع المقاربات العلمية والتقنية والقانونية المرتبطة به، يجعل من الصعب حصره في تعريف جامع. فبينما تنظر إليه علوم الحاسوب باعتباره مجموعة من الأنظمة والخوارزميات القادرة على محاكاة بعض القدرات الذهنية البشرية، كالتعلم والاستنتاج واتخاذ القرار، فإن المقاربات القانونية تتعامل معه باعتباره منظومة تقنية تثير رهانات جديدة تتعلق بالمسؤولية والشفافية وحماية الحقوق والحريات.

ومن ثم، فإن الإحاطة بمختلف **تعريفات الذكاء الاصطناعي** ومقارباته النظرية تكتسي أهمية خاصة، ليس فقط لفهم طبيعته وحدود اشتغاله، وإنما أيضا لتحديد الأسس المفاهيمية التي ينبغي أن تستند إليها السياسات العمومية والنظم القانونية ومدونات السلوك، بما يضمن توظيفه بشكل مسؤول ومتوازن، بما يخدم في النهاية متطلبات التنمية ويحترم القيم والحقوق الأساسية.

أولا : تعريفات الذكاء الاصطناعي

يُعرّف الذكاء الاصطناعي بأنه فرع من فروع علوم الحاسوب، ويهتم بتصميم وتطوير أنظمة قادرة على أداء مهام تتطلب في العادة ذكاءً بشريا، مثل التعلم، والاستنتاج، والتعرف على الصور والصوت، وغيرها. ويقوم هذا المجال على بناء نماذج وخوارزميات تمكّن الآلات من معالجة البيانات وتحليلها واستخلاص الأنماط منها، بما يسمح لها بالقيام بوظائف معقدة بشكل مستقل أو شبه مستقل.

ومن زاوية أكثر تقنية، يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره مجموعة من الأساليب الرياضية والحاسوبية التي تعتمد على التعلم الآلي، بهدف تمكين الأنظمة من تحسين أدائها بشكل تدريجي، من خلال التجربة واستثمار المعطيات المفتوحة.

أما من الناحية الوظيفية، فيُعرّف بأنه قدرة الأنظمة الرقمية على محاكاة بعض القدرات الإدراكية البشرية[4]، مثل التحليل والتنبؤ والتصنيف، وهو ما يجعله أداة محورية في مختلف القطاعات كالتعليم والاقتصاد والإدارة والإعلام.

ومن منظور قانوني وأخلاقي، يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره كتلة من الأنظمة التقنية التي تتخذ أو تُسهم في اتخاذ قرارات قد يكون لها أثر مباشر على الأفراد والجماعات، مما يثير إشكالات تتعلق بالمسؤولية القانونية، والشفافية، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. لذلك تتجه العديد من التعريفات الحديثة إلى عدم الاكتفاء بالبعد التقني، بحيث تدمج الأبعاد الاجتماعية والحقوقية في فهم الذكاء الاصطناعي باعتباره ظاهرة تكنولوجية ومجتمعية في آن واحد.

وبناءً على ذلك، فإن التأطير المفاهيمي للذكاء الاصطناعي لا ينبغي أن يُفهم كمعطىً نظري فقط، وإنما بوصفه أداة تحليلية ضرورية لفهم علاقات القوة الرقمية، وتحديد موقع المجتمع المدني داخلها، بما يتيح تطوير آليات فعالة للحكامة، وضمان أن تكون التكنولوجيا في خدمة الحقوق وليس العكس.

ثانيا : تشكيل الذكاء الاصطناعي للفضاء العمومي الرقمي

أصبح الفضاء الرقمي مجالا أساسيا في دينامية تشكيل الرأي العام، غير أن هذا المجال لم يعد محايدا، بل تحكمه أنظمة ذكية تحدد أولويات الظهور والتفاعل، مما يطرح إشكاليات عميقة على مستوى الشفافية في تشكيل الرأي العام الديمقراطي.

إن هذا التغير البنيوي يجعل الذكاء الاصطناعي عاملا مؤثرا في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن، حيث تنتقل بعض وظائف الوساطة الإدارية والاجتماعية إلى أنظمة رقمية غير مرئية بالضرورة، مما يضعف أحيانا قابلية التتبع والمساءلة، ويستدعي آليات رقابة جديدة أكثر تطورا.

---

[4]. وهو ما يتقاطع مع التعريف الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه حول: "الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير"، 2024. انظر في هذا الصدد:

- Royaume du Maroc, Conseil Economique, Social et Environnemental (CESE), Quels usages et quelles perspectives de développement de l'intelligence artificielle au Maroc ?, Avis rendu dans le cadre de l'auto-saisine n° 78/2024, 2024.

وفي ضوء هذا التحول، يبرز المجتمع المدني كفاعل أساسي في النقاش العمومي حول تحديات الذكاء الاصطناعي، ليس فقط كطرف مراقِب، بل كفاعل اقتراحي وترافعي يساهم في صياغة القواعد والمعايير. كما أن المجتمع المدني يلعب دورا محوريا في تقريب النقاش من المواطنات والمواطنين، من خلال تبسيط المفاهيم التقنية وتفكيك آثارها الاجتماعية والحقوقية، بما يسمح بتوسيع قاعدة المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرار الرقمي، وهو ما يعزز مبدأ الديمقراطية التقنية التي لا تقتصر على الخبراء بل تشمل المجتمع ككل.

وتأسيسا على ذلك، لا ينبغي النظر إلى الذكاء الاصطناعي كأداة تقنية محايدة، بل كتحول مجتمعي شامل يعيد تشكيل المعرفة والمجال العمومي وعلاقة المواطن بالدولة، وهو ما يجعل إدماج المجتمع المدني في حكامته شرطا أساسيا لضمان توازن القوة الرقمية وحماية الحقوق في العصر الرقمي.

ثالثا : الإطار المعياري لحكامة الذكاء الاصطناعي

شهد الإطار المعياري لحكامة الذكاء الاصطناعي تطورا متسارعا يعكس حجم التحولات التي أحدثتها هذه التكنولوجيا في البنية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية للدول. حيث انتقل النقاش من مجرد تنظيم تقني محدود إلى مقاربة شمولية تعتبر الذكاء الاصطناعي قضية حكامة عالمية مرتبطة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وسيادة القانون.

وفي هذا السياق، برزت منظمة الأمم المتحدة كفاعل محوري في تأطير النقاش الدولي، من خلال تأكيدها على ضرورة جعل الذكاء الاصطناعي في خدمة الإنسان والتنمية، وليس مصدرا لتعميق الفجوات[5]، أو إنتاج أشكال جديدة من اللامساواة.

كما لعبت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) دورا رياديا في هذا الباب من خلال اعتمادها "التوصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" سنة 2021، والتي تُعد أول إطار عالمي شبه مُلزم يضع مبادئ أخلاقية واضحة لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي. وقد ركزت هذه

[5]. نبه تقرير بعنوان: "حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية"، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة في شتنبر 2024، إلى إشكالية زيادة الفجوة الرقمية والتكنولوجية، أنظر ص 26 من التقرير.

التوصية على ضرورة احترام الكرامة الإنسانية، وضمان العدالة، وتعزيز الشفافية في تصميم الأنظمة الذكية.

وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أهمية إدماج البعد الاجتماعي والثقافي في تطوير الذكاء الاصطناعي، بما يمنع اختزال الإنسان في مجرد بيانات رقمية، وهو التوجه الذي يعكس انتقالا من منطق تقني ضيق إلى رؤية إنسانية شاملة تعتبر التكنولوجيا جزءًا من المنظومة القيمية للمجتمعات.

أما الاتحاد الأوروبي، فقد وضع إطارا تنظيميا يعرف باسم "اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي"، الذي يعتمد مقاربة تهدف إلى ضمان أن تكون الأنظمة الذكية آمنة، وخاضعة للرقابة البشرية، كما يفرض هذا النموذج التزامات واضحة على الفاعلين الاقتصاديين فيما يتعلق بتقييم الأثر واحترام الحقوق الأساسية.

الجدول (1): أهم التشريعات الدولية في مجال الذكاء الاصطناعي

المؤسسة	الوثيقة	سنة الاعتماد
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الذكاء الاصطناعي[6]	2019
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو/UNESCO)	التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي[7]	2021
الاتحاد الأوروبي	اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي[8]	2024
مجلس أوروبا	اتفاقية الإطار بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون[9]	2024

[6]. انظر في هذا الصدد: https://www.oecd.org/en/topics/ai-principles.html

[7]. صدرت هذه التوصية بمناسبة انعقاد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، خلال الفترة ما بين 9 و24 نونبر 2021. أنظر في هذا الصدد:

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000380455_ara

[8]. RÈGLEMENT (UE) 2024/1689 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL, Journal officiel de l'Union européenne, 12 - 07-2024.

[9].

https://www.coe.int/en/web/artificial-intelligence/the-framework-convention-on-artificial-intelligence.

رابعا : الذكاء الاصطناعي في المغرب: تأخر تشريعي وفراغ مؤسساتي

يشهد المغرب خلال السنوات الأخيرة جهودا متواصلة بهدف تدارك التأخر الحاصل على مستوى تحديث البنيات التحتية الرقمية[10]، وتعزيز رقمنة الخدمات العمومية؛ غير أن هذا التوجه، رغم أهميته، ما يزال يركز بشكل أساسي على البعد التقني والخدماتي، أكثر مما يركز على الإطار المعياري الناظم للتكنولوجيات الناشئة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، وهو ما يخلق فجوة بين التطور التقني المتسارع، وبين التأطير القانوني والمؤسساتي المواكِب.

على المستوى التشريعي، يتوفر المغرب على ترسانة من النصوص القانونية ذات الصلة غير المباشرة بالذكاء الاصطناعي، نذكر منها القانون رقم 08.09 يتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[11]، والذي يشكل حجر الزاوية في حماية البيانات، باعتبارها المادة الأولية لأنظمة الذكاء الاصطناعي. والقانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، والقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات[12]، الذي ينظم الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية.

ورغم هذا التراكم التشريعي، يُسجل غياب قانون خاص ينظم الذكاء الاصطناعي، ويحدد قواعد تطويره واستعماله ومراقبته، كما لا يوجد إلى حدود اليوم إطار قانوني موحد يدمج بين الأبعاد التقنية والحقوقية والأخلاقية لهذه التكنولوجيا.

كما يسجل غياب أي إطار قانوني يؤطر استخدام منظمات المجتمع المدني لأنظمة الذكاء الاصطناعي، بحيث يؤدي هذا الفراغ التشريعي إلى الاعتماد على نصوص متفرقة وغير منسقة، لا تستجيب بشكل كامل للتحديات الجديدة المرتبطة بالأنظمة الذكية، خاصة تلك المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية، والتحيز الخوارزمي، ومسؤولية الفاعلين التقنيين والمؤسساتيين.

---

[10]. بتاريخ 25 شتنبر 2024، أطلقت الحكومة المغربية الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030".

[11]. القانون رقم 08.09 يتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، الجريدة الرسمية عدد 5711 – 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009)، ص 552.

[12]. القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.15 في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018)، الجريدة الرسمية عدد 6655 – 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس 2018)، ص 1438.

الجدول (2): المؤسسات الدولية العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي

البلد/ النظام القانوني	المؤسسة	سنة التأسيس
الإمارات العربية المتحدة	مجلس الذكاء الاصطناعي	2017
المملكة العربية السعودية	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي	2019
قطر	اللجنة الوطنية للذكاء الاصطناعي[13]	2021
منظمة الأمم المتحدة	الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي	2023
الاتحاد الأوروبي	مكتب الذكاء الاصطناعي الأوروبي	2024

كما يلاحظ غياب إطار مؤسساتي وطني يتولى بشكل صريح حكامة الذكاء الاصطناعي، سواء من حيث التوجيه الاستراتيجي أو التقييم الأخلاقي أو المراقبة المستقلة. إذ تتوزع الاختصاصات بين عدة مؤسسات دون وجود هيئة مركزية مرجعية. ويطرح هذا الوضع تحديا حقيقيا يتعلق بتشتت الحكامة الرقمية، مما قد يضعف القدرة على إعداد رؤية وطنية متكاملة للذكاء الاصطناعي، ويحد من فعالية التنسيق بين مختلف المتدخلين العموميين والخواص.

خامسا : الذكاء الاصطناعي وعمل المجتمع المدني بالمغرب: تحديات الفجوة الرقمية ورهانات العدالة التكنولوجية

يشهد المجتمع المدني في المغرب تحولات عميقة بفعل الثورة الرقمية، حيث لم يعد عمله محصورا في الأشكال التقليدية، بل انتقل تدريجيا نحو فضاءات رقمية مفتوحة تعيد تشكيل طرائق التنظيم، وأنماط التواصل، وتقنيات التأثير، الأمر الذي من شأنه أن يمسّ طبيعة عمل المجتمع المدني ذاته.

وفي هذا السياق، أصبح الذكاء الاصطناعي يشكل موردا استراتيجيا جديدا بالنسبة للفاعلين المدنيين، حيث يمكن توظيفه في تحليل المعطيات الاجتماعية، وتتبع تنفيذ السياسات العمومية، وتحليل الخطاب العمومي. كما تتيح أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي إمكانيات مهمة في إنتاج

[13]. انظر في هذا الصدد، قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2021 بإنشاء لجنة الذكاء الاصطناعي.

المحتوى، وتيسير الترجمة، وتطوير التواصل المؤسساتي، وتعزيز الوصول إلى المعرفة، بما يساهم في الرفع من مردودية عمل المجتمع المدني وتوسيع أثره المجتمعي.

الجدول (3): أهم التشريعات المغربية المرتبطة بحكامة الذكاء الاصطناعي

النص التشريعي	المجال	سنة الإصدار
الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، كما وقع تغييره وتتميمه[14]	حق تأسيس الجمعيات	1958
القانون رقم 08.09 يتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي	معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي	2009
القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات	الحق في الحصول على المعلومات	2018
القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني[15]	الأمن السيبراني	2020
القانون المنظم للتشاور العمومي[16]	التشاور العمومي	لم يصدر بعد
القانون المتعلق بالسجل الوطني لجمعيات المجتمع المدني[17]	السجل الوطني لجمعيات المجتمع المدني	لم يصدر بعد
القانون المتعلق بتنظيم التشغيل بجمعيات المجتمع المدني[18]	المهن الجمعوية	لم يصدر بعد

غير أن هذه الفرص لا تتوزع بشكل متكافئ بين مختلف مكونات نسيج المجتمع المدني المغربي؛ فإلى جانب الفجوة الرقمية التقليدية المرتبطة بالولوج إلى الإنترنت، بدأت تتشكل تدريجيا

[14]. المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، كما وقع تغييره وتتميمه، صيغة موطدة بتاريخ 29 نوفمبر 2023.

[15]. القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.69 في 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6904 – 9 ذو الحجة 1441 (30 يوليو 2020).

[16]. لمزيد من التفاصيل انظر:

- مذكرة ترافعية بخصوص القانون المنظم للتشاور العمومي، (منشورات جمعية سمسم مشاركة مواطنة، المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني ICNL، 2026).

[17]. انظر في هذا الصدد:

- المملكة المغربية، مجلس النواب، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات حول مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2026، دورة أكتوبر 2025، السنة التشريعية الخامسة: 2025-2026، الولاية الحادية عشر: 2021- 2026، مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان برسم السنة المالية 2026، ص 251.

[18]. المصدر نفسه.

فجوة جديدة يمكن تسميتها بـ"فجوة الذكاء الاصطناعي"، بحيث تعكس التفاوت في القدرة على الوصول إلى الأدوات الذكية واستعمالها والاستفادة من مخرجاتها.

ولا تقتصر هذه الفجوة على الجانب التقني فحسب، بل تمتد إلى مستوى إنتاج المعرفة وصناعة القرار، فالجمعيات التي تمتلك القدرة على استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات ستكون أكثر قدرة على فهم التحولات المجتمعية وصياغة المقترحات والتأثير في التشريعات وفي مستويات النقاش العمومي، في حين قد تجد الجمعيات الأقل تأهيلا نفسها خارج دوائر التأثير وصناعة السياسات. ومن ثم، فإن الذكاء الاصطناعي قد يتحول، إذا لم تتم مواكبته بسياسات إدماجية، إلى عامل جديد لإعادة إنتاج التفاوتات داخل المجتمع المدني نفسه.

كما يبرز تحدٍّ آخر يرتبط بالسيادة الرقمية للمجتمع المدني، في ظل الاعتماد المتزايد على منصات وتطبيقات رقمية عالمية تحتكر جزءا كبيرا من البيانات والخدمات الذكية؛ فالجمعيات أصبحت تنتج وتخزن وتعالج معطياتها عبر أنظمة لا تخضع بالضرورة للولاية القانونية الوطنية، مما يطرح أسئلة جديدة حول حماية البيانات، واستقلالية القرار الجمعوي، وضمان التحكم في الموارد الرقمية الاستراتيجية.

ويضاف إلى ذلك ما تفرزه البيئة الرقمية من مخاطر متزايدة مرتبطة بالأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية، خاصة بالنسبة للجمعيات العاملة في المجالات الحقوقية والاجتماعية والإنسانية، فكلما توسع الاعتماد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، ازدادت الحاجة إلى بناء قدرات الجمعيات في مجال الأمن الرقمي، واعتماد سياسات واضحة لتدبير المخاطر الرقمية وحماية المعلومات الحساسة.

وعليه، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن فقط في تمكين الجمعيات من الولوج إلى الأدوات الرقمية، بل في بناء عدالة رقمية تضمن استفادة جميع الفاعلين المدنيين من الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، وهو ما يتطلب الانتقال من منطق سد الفجوة الرقمية التقليدية إلى منطق بناء القدرات الذكية للمجتمع المدني، من خلال التكوين والتأهيل والدعم التقني وإرساء حكامة رقمية دامجة تجعل الذكاء الاصطناعي رافعة لتعزيز المشاركة المواطنة والتنمية والديمقراطية التشاركية.

المحور الثاني : عرض وتحليل نتائج الاستبيان الوطني حول استخدام وحكامة الذكاء الاصطناعي لدى منظمات المجتمع المدني بالمغرب

يتناول المحور الثاني من هذه المذكرة الترافعية عرضا تحليليا للمعطيات المستقاة من الاستبيان الوطني حول استخدام وحكامة الذكاء الاصطناعي لدى منظمات المجتمع المدني بالمغرب، من خلال استعراض وصف منهجي لأداة البحث، وبيان خصائص العينة المستجوبة، سواء من حيث التوزيع الجغرافي أو حجم وتمثيلية الجمعيات المشاركة.

كما ينصرف هذا المحور إلى تفريغ وتحليل أهم المؤشرات الكمية والكيفية التي تم التوصل إليها، والمتعلقة بدرجة توظيف الذكاء الاصطناعي من لدن المنظمات الجمعوية، ومستوى الوعي به، فضلا عن رصد التحديات المرتبطة بالحكامة الداخلية، وتقوية القدرات، وحماية المعطيات، والولوج إلى الموارد الرقمية.

أولا : وصف منهجية الاستبيان

في إطار تنفيذ أنشطة مشروع "الذكاء الاصطناعي من أجل حكامة المجتمع المدني والترافع في السياسات العمومية بالمغرب"، أطلقت جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، استبيانا وطنيا حول استخدام و**حكامة الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني** بالمغرب، وهو الاستبيان الذي يهدف إلى استكشاف واقع استخدام الذكاء الاصطناعي لدى الفاعلين المدنيين، ورصد مختلف التحديات والاحتياجات ذات الصلة، بهدف الانتهاء إلى توصيات عملية.

ثانيا : وصف عينة الاستبيان

تم نشر الاستبيان الوطني الذي استهدف الجمعيات، والباحثين، ومختلف الفاعلين المهتمين بمجال الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، في صيغة إلكترونية، حيث بلغ عدد الاستجابات المتوصل بها 58 استجابة.

ويتبين من تفريغ نتائج الاستبيان الوطني أن منظمات المجتمع المدني تشكل الفئة الرئيسة المشاركة، حيث مثلت 47 استجابة من أصل 58 (أي ما يعادل 81% من مجموع المشاركات والمشاركين)، كما بينت النتائج مشاركة 7 باحثين (بنسبة 12%)، و3 نشطاء (بنسبة 5%)، إضافة إلى فاعل واحد في مجال التكنولوجيا (بنسبة 2%). وتسمح الفئة المستهدفة من الاستبيان، بالاقتراب من واقع استخدام الذكاء الاصطناعي لدى الجمعيات، وتأثيراته المحتملة على عمل المجتمع المدني والفعل الترافعي.

الرسم (1): توزيع العينة حسب الفئة التي يمثلونها

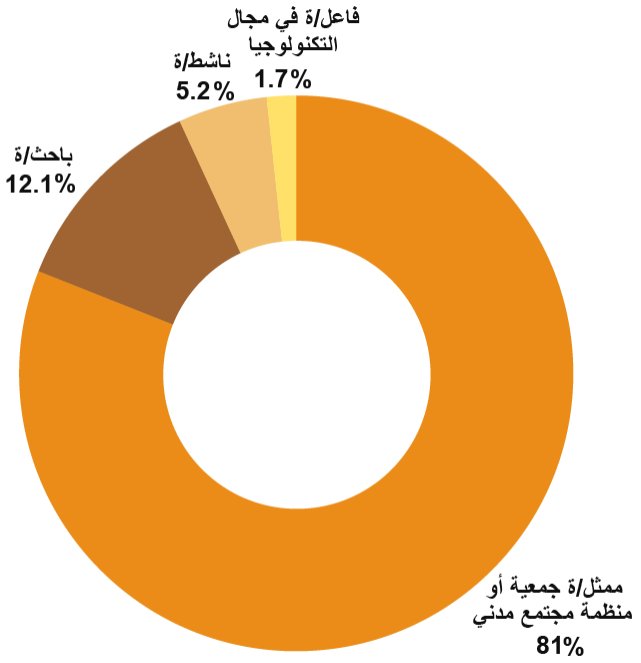

الرسم (2): مجالات اشتغال العينة

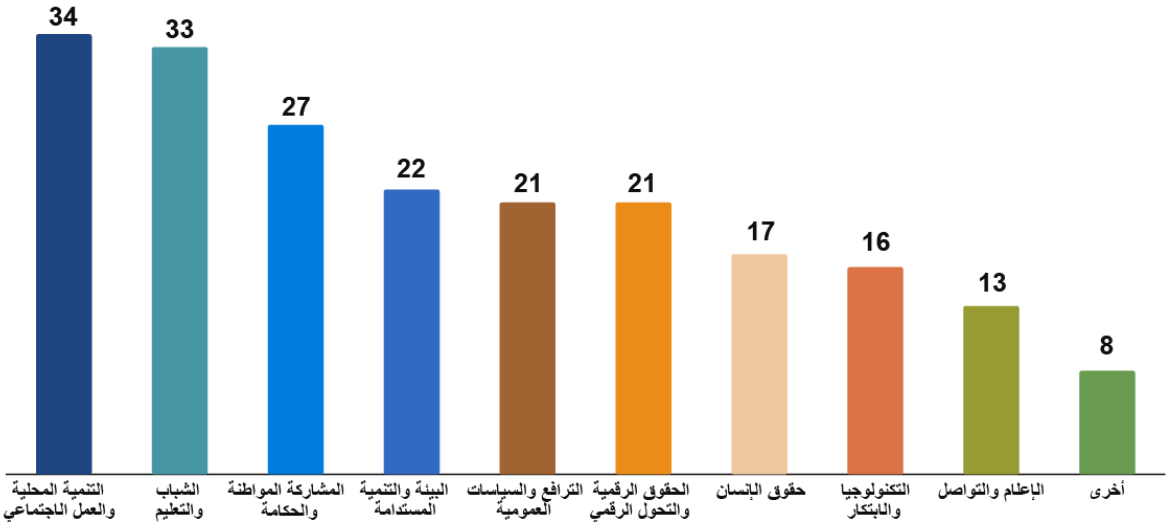

لقد غطى الاستبيان تمثيلية جغرافية متنوعة، شملت عشر جهات، وتوزعت الاستجابات بين مختلف المناطق، مع تفاوتٍ في عدد المشاركات والمشاركين، حيث سجلت جهة مراكش – آسفي أعلى نسبة مشاركة، تلتها جهتا فاس – مكناس، وسوس – ماسة، بينما توزعت باقي الاستجابات على عدد من جهات المملكة الأخرى، وهو ما يعكس انفتاح الاستبيان على فاعلين من مختلف المناطق والجغرافيات، بما يساهم في إغناء النتائج، وتوسيع تمثيلية الآراء والتصورات حول استخدام وحكامة الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني.

كما أظهرت نتائج الاستبيان تنوعا في مجالات اشتغال المشاركات والمشاركين، حيث برز مجال التنمية المحلية والعمل الاجتماعي كأكثر المجالات حضورا بـ 34 اختيارا، متبوعا بمجال الشباب والتعليم بـ 33 اختيارا، ثم المشاركة المواطنة والحكامة بـ 27 اختيارا، كما سجلت مجالات البيئة والتنمية المستدامة (22 اختيارا)، والحقوق الرقمية والتحول الرقمي (21 اختيارا)، والترافع والسياسات العمومية (21 اختيارا) حضورا مهما ضمن العينة المشاركة.

وتعكس هذه النتائج اهتمام فاعلين من خلفيات متنوعة بقضايا الذكاء الاصطناعي وحكامته، بما يؤكد أن تأثيره لم يعد مقتصرا على المجال الرقمي أو التكنولوجي، بل امتدّ إلى مختلف مجالات ومناحي عمل وتدخل منظمات المجتمع المدني في المغرب.

ثالثا : استخدام الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني

كشف الاستبيان عن انتشار ملحوظ لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني والوسط المهني المرتبط بها، حيث صرح 32 مشاركا (55.2%)، بأنهم يعتمدون على أدوات الذكاء الاصطناعي في العديد من الأنشطة، بينما أفاد 23 مشاركا (39.7%) بأنهم يستخدمونها إلى حد ما، في المقابل، لم تتجاوز نسبة الذين لا يستخدمون هذه الأدوات 5.2% (3 مشاركين فقط).

الرسم (3): توظيف منظمات المجتمع المدني لأدوات الذكاء الاصطناعي في أنشطتها

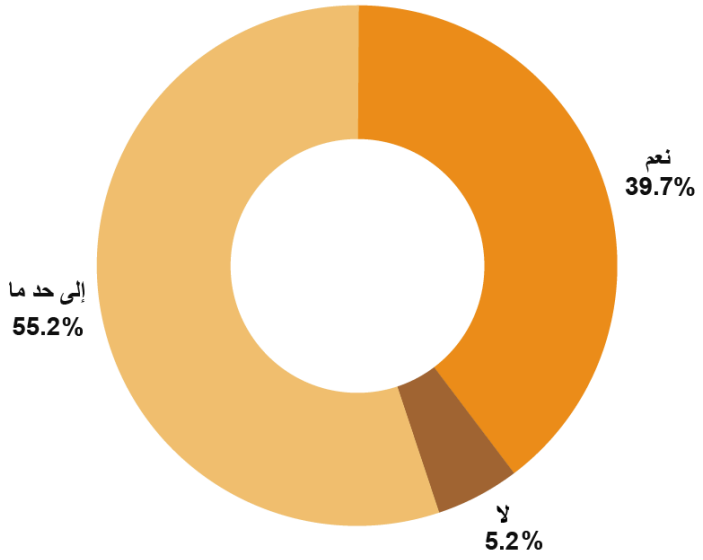

يتضح أن الذكاء الاصطناعي أصبح حاضرا بشكل متزايد في عمل الفاعلين المدنيين، غير أن هذا الاستخدام ما يزال، في كثير من الحالات، جزئيا أو غير منتظم، وهو ما يعكس الحاجة إلى مزيد من تقوية القدرات والتكوين والتأطير والمواكبة لضمان الاستفادة المثلى من هذه التقنيات المستجدة.

كما تظهر النتائج أن مستوى المعرفة بالذكاء الاصطناعي يظل في معظمه متوسطا أو ضعيفا، حيث صرح 58.6% من المشاركات والمشاركين، أن مستوى معرفتهم متوسط، فيما وصف

20.7% معرفتهم بأنها ضعيفة، وفي المقابل، لم تتجاوز نسبة الذين يعتبرون أن لديهم مستوىً جيد أو متقدم نسبة 20.7%، وهو ما يعكس استمرار الحاجة إلى التكوين المستمر والمتخصص في هذا المجال.

الرسم (4): مستوى المعرفة بالذكاء الاصطناعي لدى العينة

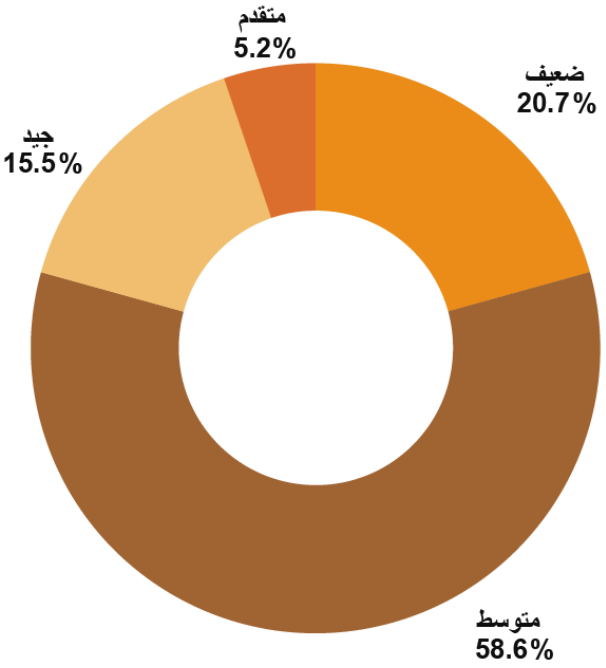

كشفت نتائج الاستبيان أن استخدام الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني يتركز أساسا في مجالات البحث والتصميم، حيث صرح 37 مشاركا (63.8%) باستخدام هذه الأدوات في كل منهما. كما برزت مجالات إعداد المحتوى والتواصل بنسبة 56.9%، وإعداد التقارير بنسبة 55.2%، والترجمة بنسبة 51.7%، وهو ما يعكس توجها متناميا نحو توظيف الذكاء الاصطناعي في المهام المرتبطة بإنتاج المعرفة وصياغة المحتوى وتسهيل التواصل. في المقابل، سجلت مجالات تحليل المعطيات (39.7%)، وإدارة المشاريع (29.3%) نسبا أقل، بينما ظل استخدام الذكاء الاصطناعي في الترافع محدودا، حيث لم تتجاوز نسبته 6.9%.

الرسم (5): مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي من طرف المشاركين في الاستبيان

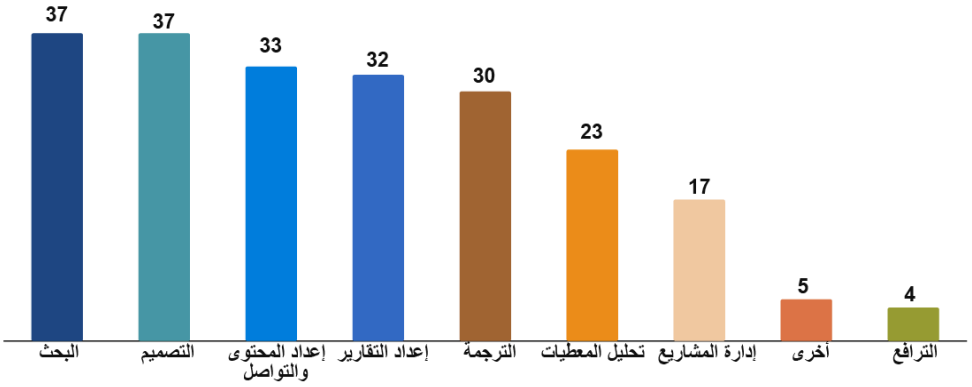

وتبرز هذه النتائج أن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي داخل المجتمع المدني ما تزال تتركز في الاستخدامات التشغيلية والإنتاجية، في حين لم تصل بعدُ إلى مستويات متقدمة تسمح بتوظيفه بشكل أوسع في مجالات التحليل الاستراتيجي والتأثير في السياسات والقرارات العمومية.

رابعا: التحديات والإكراهات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي

كشفت نتائج الاستبيان عن جملة من التحديات والإكراهات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في استخدامها لمنظومة الذكاء الاصطناعي والاستفادة من الإمكانات التي يتيحها. وقد أظهرت النتائج أن نقص التكوين يشكل التحدي الأبرز، يليه ضعف الموارد المالية اللازمة للولوج إلى الأدوات والتقنيات الرقمية، فضلا عن المخاوف المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية وغياب إطار قانوني واضح ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي. كما أشار عدد من المشاركات والمشاركين إلى إكراهات أخرى تتوزع بين البنية التحتية الرقمية، وغياب سياسات تنظيمية داخلية تؤطر استخدام هذه التقنيات.

الرسم (6): التحديات والإكراهات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في استخدام الذكاء الاصطناعي

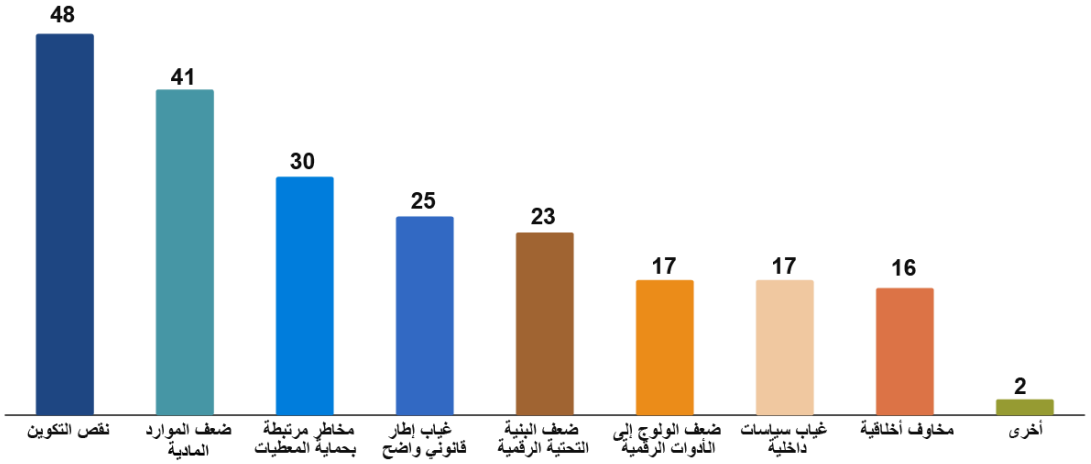

وتبرز هذه النتائج أن تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني لا يرتبط فقط بتوفير الأدوات التقنية، بل يتطلب أيضا بيئة مؤسساتية وقانونية ملائمة، إلى جانب برامج التكوين والمواكبة تُمكّن الفاعلين المدنيين من توظيف هذه التقنيات بشكل مسؤول وفعال.

خامسا : حاجيات منظمات المجتمع المدني لتعزيز الاستفادة من الذكاء الاصطناعي

أظهرت إجابات المشاركات والمشاركين حول الحاجيات الضرورية للاستفادة من الذكاء الاصطناعي، إجماعا واضحا بشأن أهمية بناء القدرات، باعتبارها الحاجة الأكثر إلحاحا بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، حيث أكد غالبية المستجوبين على ضرورة توفير برامج تكوينية متخصصة وعملية تمكن الفاعلين الجمعويين من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال ومسؤول. كما برزت الحاجة إلى الدعم المالي والتقني لتسهيل الولوج إلى التطبيقات والأدوات الرقمية، خاصة المدفوع منها، إلى جانب تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوفير التجهيزات والاتصال بالإنترنت بشكل ملائم.

وفي السياق ذاته، شدد المشاركون في الاستبيان الوطني على أهمية وضع أطر قانونية وأخلاقية واضحة تؤطر استخدام الذكاء الاصطناعي وتحمي المعطيات الشخصية، فضلا عن اعتماد سياسات داخلية ودلائل عملية تساعد الجمعيات على توظيف هذه التقنيات بطرق آمنة

وفعالة. وتبرز هذه النتائج أن الاستفادة المثلى من الذكاء الاصطناعي داخل المجتمع المدني تتطلب مقاربة متكاملة تجمع بين التكوين، والتمويل، والبنية التحتية، والحكامة القانونية والأخلاقية.

سادسا : حكامة الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني

مع تزايد إقبال منظمات المجتمع المدني على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات عملها، لم يعد النقاش مقتصرا على فرص الاستفادة من هذه التقنيات وإمكاناتها في تحسين الأداء والرفع من الفعالية، بل أصبح يشمل كذلك الجوانب المرتبطة بحكامة استخدامها وآثارها الأخلاقية والقانونية والتنظيمية؛ فاستعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إعداد المحتوى، وتحليل المعطيات، وإدارة المشاريع، والتواصل مع المستفيدين، يفرض على منظمات المجتمع مسؤولية متزايدة لضمان الاستخدام المسؤول والآمن لهذه الأدوات، بما يحفظ حقوق الأفراد ويحمي معطياتهم الشخصية، ويعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة الجمعوية.

وفي سياق ذي صلة، تبرز أهمية اعتماد سياسات داخلية لاستخدام الذكاء الاصطناعي باعتبارها آلية تنظيمية تساعد المنظمات الجمعوية على تحديد قواعد وشروط استخدام هذه التقنيات، وتوضيح المسؤوليات المرتبطة بها، وضمان احترام المبادئ الأخلاقية والقانونية، والحد من المخاطر المحتملة المرتبطة بحماية المعطيات أو التحيز أو سوء الاستخدام، كما تساهم هذه السياسات في تعزيز ثقة المستفيدين والشركاء، وتمكين المنظمات من الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بشكل يتماشى مع رسالتها وقيمها وأهدافها.

لقد كشفت نتائج الاستبيان الوطني بالملموس عن محدودية حضور سياسات داخلية مؤطرة لاستخدام الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني، حيث صرح 79.3% من المشاركين بأن منظماتهم لا تتوفر على أي سياسة داخلية لتنظيم استخدام هذه التقنيات، مقابل 10.3% فقط أكدوا توفر منظماتهم على مثل هذه السياسات. فيما أفاد 10.3% بعدم معرفتهم بوجودها من عدمه.

وتعكس هذه النتائج وجود فجوة واضحة بين تنامي استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني، وبين مستوى تأطير هذا الاستخدام من خلال آليات حكامة داخلية واضحة، حيث إنه بالرغم من الانتشار المتزايد لهذه الأدوات واعتمادها في عدد من المهام

اليومية المرتبطة بالبحث وإعداد المحتوى والتقارير والتواصل، فإن أغلب منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى وثائق مرجعية أو إجراءات داخلية أو مدونات سلوك تحدد ضوابط استخدامها، والمسؤوليات المرتبطة بها، وكيفية التعامل مع المخاطر الأخلاقية والقانونية المرتبطة بها، خاصة تلك المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية. وهو ما يؤكد الحاجة إلى مواكبة منظمات المجتمع المدني في تطوير واعتماد سياسات داخلية تضمن الاستخدام المسؤول والآمن للذكاء الاصطناعي.

الرسم (7): مدى توفر الجمعيات على سياسات داخلية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي

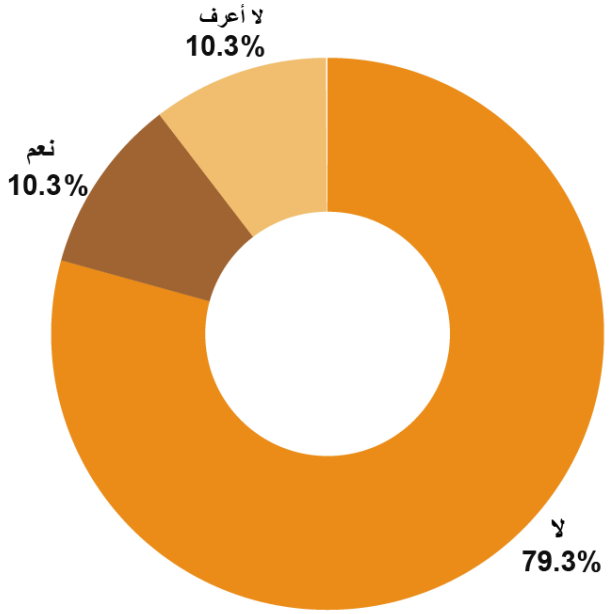

تُظهر نتائج الاستبيان وجود شبه إجماع بين المشاركات والمشاركين حول أهمية اعتماد سياسات داخلية لاستخدام الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني، حيث اعتبر 93.1% منهم أن اعتماد مثل هذه السياسات أصبح ضرورة ملحة، مقابل نسبة محدودة لم تتجاوز 1.7% ممن لا يرون في ذلك ضرورة، فيما عبّر 5.2% عن عدم تأكدهم من أهمية هذا الأمر.

وتعكس هذه النتائج وعيا متزايدا لدى الفاعلين المدنيين بأهمية الانتقال من مرحلة الاستخدام غير المؤطر للذكاء الاصطناعي إلى مرحلة الحكامة المؤسسية القائمة على قواعد وإجراءات واضحة. كما تؤكد أن الحاجة إلى سياسات داخلية لا تنبع فقط من الاعتبارات التقنية، بل ترتبط أيضا بمتطلبات حماية المعطيات الشخصية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتدبير المخاطر الأخلاقية والقانونية المرتبطة باستخدام هذه التقنيات.

ومن ثم، تكشف هذه النتائج عن وجود قناعة واسعة لدى منظمات المجتمع المدني بضرورة تطوير أطر تنظيمية داخلية تمكنها من الاستفادة من الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وآمن ومتوافق مع قيم العمل المدني ومبادئه.

الرسم (8): مدى اعتبار المشاركين اعتماد سياسات داخلية لاستخدام الذكاء الاصطناعي ضرورة داخل منظمات المجتمع المدني

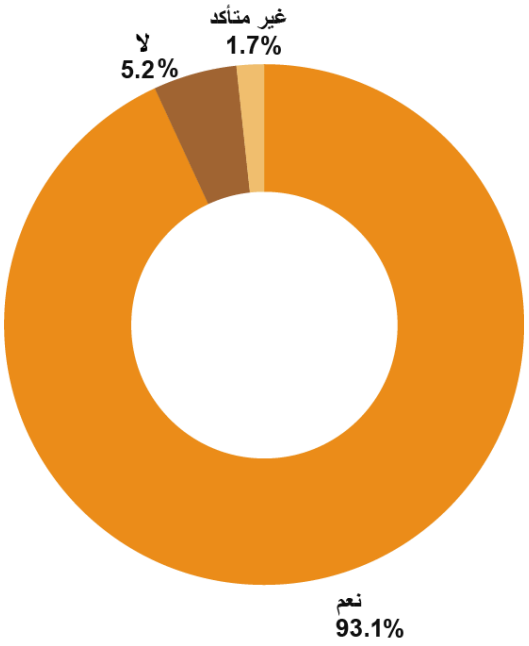

تكشف نتائج الاستبيان عن وجود توافق واسع بين المشاركين حول المبادئ التي يتعين أن تؤطر سياسات استخدام الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني. وقد تصدرت حماية المعطيات الشخصية قائمة الأولويات بنسبة بلغت 98.3% من المشاركين، مما يعكس وعيا متزايدا بخصوص المخاطر المرتبطة بمعالجة البيانات واستخدامها عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي. كما برز الأمن الرقمي بنسبة 84.5%، وأخلاقيات الاستخدام بنسبة 77.6%، ضمن أهم المبادئ التي ينبغي مراعاتها، وهو ما يؤكد أهمية ضمان الاستخدام المسؤول والآمن لهذه التقنيات.

وفي مقابل ذلك، اعتبر المشاركون أن احترام حقوق الإنسان (67.2%)، والشفافية (62.1%)، والمسؤولية، والمحاسبة، (60.3%)، وحماية حرية التعبير (60.3%)، تشكل عناصر أساسية في أي سياسة داخلية مؤطرة لاستخدام الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني. وتبرز هذه النتائج أن الفاعلين المدنيين لا ينظرون إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره مجرد أداة تقنية فحسب، بل

يعتبرون أن استخدامه يجب أن يكون مؤطرا بمنظومة من المبادئ القانونية والأخلاقية والحقوقية التي تضمن تحقيق الاستفادة من هذه التقنيات مع الحد من مخاطرها المحتملة.

الرسم (9): العناصر الأساسية في السياسات الداخلية مؤطرة لاستخدام الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني

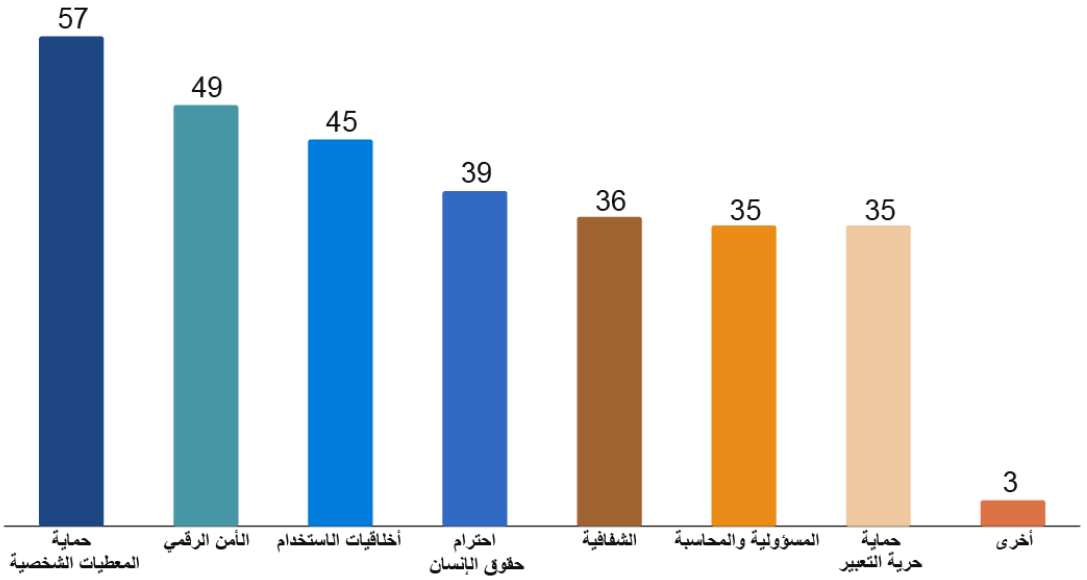

سابعا : تصورات الفاعلين المدنيين بشأن الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي

تظهر نتائج الاستبيان أن هنالك إجماعا واسعا على الحاجة إلى إطار قانوني خاص بالذكاء الاصطناعي في المغرب، حيث اعتبر 93.1% من المشاركين أن المغرب بحاجة إلى إطار قانوني ينظم استخدام هذه التقنيات، مقابل نسبة محدودة لم تتجاوز 3.4% ممن لا يشاركون هذا الرأي، فيما عبّر 3.4% عن عدم تأكدهم.

الرسم (10): آراء المشاركين حول حاجة المغرب إلى إطار قانوني خاص بالذكاء الاصطناعي

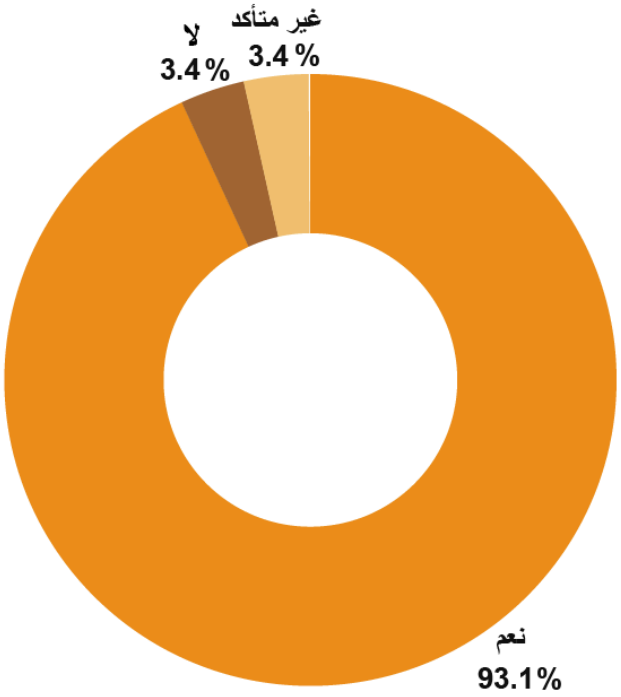

وتعكس هذه النتائج الوعي المتزايد لدى الفاعلين المدنيين بالتحولات التي يفرضها الانتشار المتسارع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وما يرتبط بها من تحديات قانونية وأخلاقية وحقوقية تستدعي تدخلا تشريعيا ومؤسساتيا يؤطر استخدامها ويحدد المسؤوليات المرتبطة بها، ويعالج الفراغ القانوني وفي هذا الباب.

ولم تكتفي آراء المشاركين بالتأكيد على الحاجة إلى إطار قانوني خاص بالذكاء الاصطناعي، بل شملت أيضا تحديد الأولويات التي ينبغي أن يحظى بها هذا الإطار، بحيث تكشف نتائج الاستبيان أن حماية المعطيات الشخصية تأتي في صدارة الأولويات (96.6%)، وهو ما يعكس حجم الاهتمام الذي يوليه الفاعلون المدنيون لضمان أمن المعلومات والبيانات في ظل التوسع المتزايد لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

كما اعتبر المشاركون أن تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي (79.3%)، والأمن السيبراني (74.1%) يمثلان أهم المجالات التي ينبغي أن يتناولها التشريع المستقبلي. وفي المقابل، حظيت كل من حماية الحقوق والحريات وحماية الملكية الفكرية بنسبة متساوية (69%)، مما يعكس الحرص

على ضمان توافق استخدام الذكاء الاصطناعي مع المبادئ الحقوقية وحماية الإبداع والابتكار. كما أشار المشاركون إلى أهمية تشجيع الابتكار (53.4%)، والشفافية (51.7%)، ومكافحة التمييز والتحيز (51.7%)، باعتبارها مكونات أساسية لأي إطار قانوني متوازن.

وتبرز هذه النتائج أن تصورات الفاعلين المدنيين بشأن تنظيم الذكاء الاصطناعي لا تقتصر على الجوانب التقنية فقط، بل تشمل كذلك أبعادا حقوقية وأخلاقية وتنموية تروم تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق والحريات وضمان الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات.

الرسم (11): الأولويات التي ينبغي أن يرتكز عليها الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي

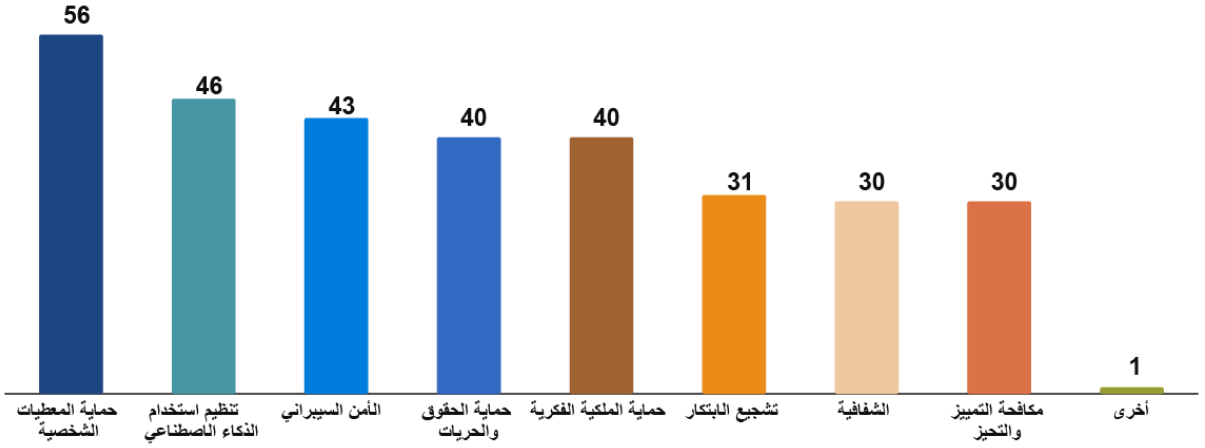

وفي الجواب حول إشراك منظمات المجتمع المدني بالشكل الكافي في النقاشات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بالمغرب، عبّر أغلب المشاركين في الاستبيان أن مستوى هذا الإشراك لا يزال دون المأمول، حيث صرح 67.2% من المستجوبين بأن المجتمع المدني لا يتم إشراكه بشكل كافٍ في هذه النقاشات، مقابل 19% فقط يرون أن مستوى المشاركة الحالي كافٍ، فيما اعتبر 13.8% أن هذا الإشراك يتم إلى حد ما.

الرسم (12): تقييم المشاركين لمستوى إشراك المجتمع المدني في النقاشات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بالمغرب

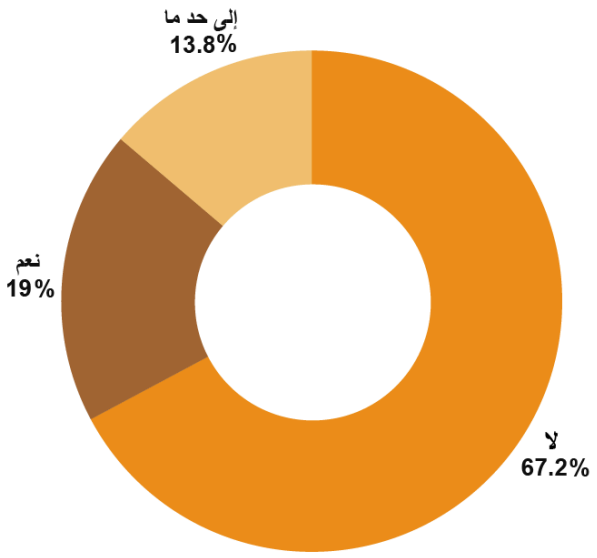

وتعكس هذه النتائج إدراكا لدى الفاعلين المدنيين بمحدودية انخراط منظمات المجتمع المدني في مسارات إعداد السياسات والتشريعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، رغم ما يمكن أن تضطلع به من أدوار في نقل انتظارات المواطنين، والدفاع عن الحقوق والحريات الرقمية، والمساهمة في بلورة مقاربات أكثر شمولا وتوازنا في مجال حكامة الذكاء الاصطناعي. كما تبرز هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز آليات التشاور والحوار مع مختلف مكونات المجتمع المدني، بما يضمن مشاركتها الفعلية في صياغة التوجهات الوطنية المتعلقة بهذا المجال الحيوي.

المحور الثالث: توصيات عملية بشأن استخدام وحكامة الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني بالمغرب

استنادا إلى نتائج الاستبيان الوطني حول استخدام وحكامة الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني بالمغرب، وإلى المقترحات والتوصيات التي عبر عنها المشاركون، يتضح وجود وعي متزايد بأهمية مواكبة التحولات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، سواء على مستوى الممارسة الجمعوية، أو على مستوى السياسات والتشريعات العمومية. كما أظهرت النتائج وجود مجموعة من التحديات المرتبطة بالتكوين، والبنية التحتية الرقمية، وحماية المعطيات الشخصية، وغياب الأطر المؤطرة لاستخدام هذه التقنيات.

وفي هذا السياق، تقترح المذكرة الترافعية مجموعة من التوصيات الموجهة إلى مختلف الفاعلين المعنيين، تروم تعزيز الاستخدام المسؤول والآمن للذكاء الاصطناعي، وتطوير حكامته، وضمان مساهمة منظمات المجتمع المدني في النقاشات والسياسات العمومية المرتبطة به، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق والحريات وتعزيز التنمية الرقمية بالمغرب.

أولا. تسريع اعتماد إطار تشريعي للذكاء الاصطناعي

يفرض توسع استخدامات الذكاء الاصطناعي من لدن منظمات المجتمع المدني، ضرورة التسريع باعتماد إطار قانوني منظم لهذا المجال. فالجمعيات أضحت تستعمل أدوات الذكاء الاصطناعي في مجالات الرصد والتوثيق وإعداد التقارير والتواصل والتكوين والترافع، غير أن ذلك يظل محفوفا بالمخاطر المرتبطة بالتضليل الرقمي والتلاعب بالمحتوى وإشكاليات حماية المعطيات الشخصية.

لذلك، يتعين أن يتضمن التشريع[19] المرتقب مقتضيات خاصة تمكن منظمات المجتمع المدني من استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إطار يحترم مبادئ حقوق الإنسان، وقواعد الشفافية والمساءلة، وأن يعالج قضايا حماية المعطيات الشخصية، وضمان أمن المعلومات والوثائق الرقمية، كما ينبغي أن يضع قواعد واضحة لمواجهة مخاطر المعلومات المضللة التي قد تستهدف الفاعلين المدنيين أو تؤثر على مصداقية عملهم ومبادراتهم.

ومعلوم أن دستور 2011 ينص في الفقرة الأخيرة من الفصل 71 على الأحكام التالية: "للبرلمان، بالإضافة إلى الميادين المشار إليها في الفقرة السابقة، صلاحية التصويت على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية"[20]، وهي المقتضيات التي تسمح بوضع قانون – إطار، سواء في صيغة مشروع قانون أو مقترح قانون، مؤطرة لموضوع الذكاء الاصطناعي، بمشمولاته المختلفة، بما فيها الاستعمالات الجمعوية.

ثانيا. إعمال مبادئ التشاور العمومي في إعداد الإطار القانوني المتعلق بالذكاء الاصطناعي

أظهرت نتائج الاستبيان وجود شعور بضعف إشراك المجتمع المدني في النقاشات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، لذلك توصي المذكرة بضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال تنظيم مشاورات عمومية ومناظرات وطنية حول مستقبل الذكاء الاصطناعي بالمغرب، مع الحرص على تمثيلية مختلف الشرائح والمجالات الترابية، بما في ذلك المناطق القروية والجبلية، في النقاشات الوطنية حول الذكاء الاصطناعي.

لذلك فإن إعداد إطار قانوني للذكاء الاصطناعي ينبغي أن يتم وفق مقاربة تشاركية واسعة، تستند إلى المقتضيات الدستورية التي كرست الديمقراطية التشاركية، وجعلت من إشراك المواطنات

---

[19]. تتقاطع في ذلك مع:

- المملكة المغربية، مجلس النواب، تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الذكاء الاصطناعي آفاقه وتأثيراته"، التوصية (3)، الولاية التشريعية الحادية عشر 2021-2026، السنة التشريعية الرابعة 2024-2025، دورة أبريل 2025، ص 289.
- المملكة المغربية، رئيس الحكومة، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، المناظرة الوطنية حول الذكاء الاصطناعي، 1- 2 يوليوز 2025، تقرير موجز، ص 44.

[20]. دستور 2011، مصدر سابق.

والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية خيارا دستوريا ثابتا.

فالفصل 12 من الدستور يقر بدور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في المساهمة، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وفي تفعيلها وتقييمها، وهو ما يجعل من إشراك مختلف الفاعلين المدنيين في صياغة التشريع المتعلق بالذكاء الاصطناعي ضرورة دستورية.

ثالثا. تسريع اعتماد إطار مؤسساتي للذكاء الاصطناعي

يفرض تنامي الرهانات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي الانتقال من منطق المبادرات المتفرقة إلى منطق الحكامة المؤسساتية المندمجة، من خلال الإسراع بإحداث وكالة أو مؤسسة وطنية متخصصة في الذكاء الاصطناعي تتولى تنسيق مختلف التدخلات المرتبطة به.

ومن خلال استحضار التجارب الدولية ذات الصلة، يتبين أن نجاح السياسات العمومية في هذا المجال يرتبط بوجود مؤسسات متخصصة تمتلك صلاحيات واضحة في التخطيط والاستشراف والتنسيق والتتبع، بما يضمن انسجام المبادرات القطاعية وتكاملها ضمن رؤية وطنية موحدة. كما أن التطور المتسارع للتطبيقات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وما تثيره من تحديات قانونية وأخلاقية وأمنية يجعل من الصعب تدبير هذا المجال الحيوي من خلال آليات تقليدية أو اختصاصات موزعة بين عدة قطاعات دون جهة مرجعية مركزية قادرة على ضمان الالتقائية والنجاعة. ويمكن لهذه الوكالة[21] أو المؤسسة أن تشكل فضاءً للحوار والتنسيق بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث، بما يضمن حكامة تشاركية ومتوازنة لهذا المجال.

رابعا. ارتباط حكامة الذكاء الاصطناعي بالبيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني

إن اعتماد إطار قانوني للذكاء الاصطناعي لن يحقق أهدافه المرجوة ما لم يواكبه ورش موازٍ لتحديث البيئة القانونية المؤطرة لعمل منظمات المجتمع المدني، حيث إن الترسانة القانونية المنظمة لعمل المجتمع المدني في المغرب ما تزال في جزء مهم منها تعكس سياقات سابقة

[21]. وهو ما يتقاطع مع مضمون التوصية (2) الواردة في تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الذكاء الاصطناعي آفاقه وتأثيراته"، مرجع سابق، ص 288.

للتحول الرقمي، الأمر الذي يفرض مراجعتها بما يضمن ملاءمتها مع المستجدات التكنولوجية الجديدة، ويؤمن للجمعيات إطارا قانونيا واضحا يمكنها من الاستفادة من فرص الذكاء الاصطناعي، مع احترام مبادئ الشفافية وحماية المعطيات والمسؤولية القانونية.

ولتحقيق ذلك يتعين مراجعة، من جهة، وإصدار جملة من النصوص القانونية المرتبطة بالعمل الجمعوي، وعلى رأسها قانون الجمعيات، والقانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات[22]، والقانون المنظم للتشاور العمومي[23]، والقانون المتعلق بالسجل الوطني لجمعيات المجتمع المدني، والقانون المتعلق بتنظيم التشغيل بجمعيات المجتمع المدني.

خامسا. الاستثمار في التكوين وبناء القدرات بخصوص الذكاء الاصطناعي

إن نجاح أي استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي لا يقاس فقط بمدى تطور بنيتها التشريعية أو المؤسساتية، وإنما أيضا بقدرتها على تأهيل الموارد البشرية وتمكين مختلف الفاعلين من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع هذه التكنولوجيا.

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى الاستثمار المكثف في التكوين وبناء القدرات لفائدة منظمات المجتمع المدني، باعتبارها فاعلا محوريا في مجالات الترافع والمشاركة المواطنة. فالكثير من الجمعيات ما تزال تواجه تحديات مرتبطة بضعف الولوج إلى المعارف التقنية والخبرات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي قد يحد من قدرتها على استثمار الإمكانات التي تتيحها هذه التكنولوجيا في تطوير أدائها ورفع جودة تدخلاتها وتعزيز أثرها المجتمعي.

كما أن بناء قدرات الفاعلين المدنيين في مجال الذكاء الاصطناعي لا ينبغي أن يقتصر على الجوانب التقنية فقط، بل يتعين أن يشمل الأبعاد القانونية والأخلاقية والحقوقية المرتبطة باستخدام هذه الأنظمة. لذلك، تبرز أهمية إطلاق برامج وطنية للتكوين المستمر والشراكات مع

---

[22]. تكتسي هذه التوصية أهمية قصوى في سياق دينامية مراجعة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وهو ما تعهد به القطاع الحكومي المعني بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. انظر في هذا الصدد:

- المملكة المغربية، مجلس النواب، تقرير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة والشؤون الإدارية حول مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2026، دورة أكتوبر 2025، السنة التشريعية الخامسة: 2025-2026، الولاية الحادية عشر: 2021- 2026، مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2026، ص 226.

[23]. وهو ما شكل موضوع التزام حكومي برسم مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان برسم السنة المالية 2026، مرجع سابق.

الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات المتخصصة، بما يمكّن الجمعيات من اكتساب الكفاءات اللازمة في مجالات تحليل البيانات، واستخدام الأدوات الذكية، ومواجهة التضليل الرقمي، وحماية المعطيات الشخصية، وتقييم الأثر الحقوقي للتقنيات الناشئة. ومن شأن هذا الاستثمار أن يعزز جاهزية المجتمع المدني لمواكبة التحولات الرقمية، وأن يؤهله للإضطلاع بأدواره الدستورية في الترافع والتتبع والتقييم، والمساهمة الفاعلة في بناء منظومة وطنية للذكاء الاصطناعي تقوم على الابتكار والمسؤولية واحترام حقوق الإنسان.

سادسا: الحاجة إلى سياسات داخلية جمعوية حول استخدام الذكاء الاصطناعي

إن التحول المتسارع نحو استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات عمل المجتمع المدني يفرض على منظمات المجتمع المدني الانتقال من مرحلة الاستخدام العفوي لهذه الأدوات إلى مرحلة التأطير المؤسسي المسؤول لها، وذلك من خلال اعتماد سياسات داخلية واضحة ومعلنة.

لقد أضحت الجمعيات تعتمد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يستوجب وضع ضوابط تنظيمية تحدد مجالات الاستخدام المسموح بها، وآليات التحقق من دقة المخرجات، والمسؤوليات المرتبطة باتخاذ القرارات المبنية على الأنظمة الذكية. كما أن وجود سياسة داخلية واضحة من شأنه أن يعزز الشفافية والمساءلة داخل الجمعية، وأن يحد من المخاطر المرتبطة بالأخطاء التقنية أو التحيزات الخوارزمية أو الاستخدام غير الملائم لهذه التكنولوجيا.

كما تكتسي هذه السياسات أهمية خاصة بالنظر إلى ما يثيره الذكاء الاصطناعي من تحديات قانونية وأخلاقية مرتبطة بحماية المعطيات الشخصية وسرية المعلومات وحقوق الملكية الفكرية ومصداقية المحتوى المنشور.

لذلك، يتعين على الجمعيات اعتماد سياسات ومدونات سلوك تؤطر استخدام الذكاء الاصطناعي، وتنص على مبادئ أساسية من قبيل احترام حقوق الإنسان، وحماية الخصوصية، والتحقق البشري من المخرجات، ومنع الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات قد تؤثر بشكل مباشر على حقوق الأفراد دون مراجعة بشرية مناسبة. ومن شأن هذه السياسات أن تساهم في بناء ثقافة رقمية مسؤولة داخل النسيج الجمعوي.

سابعا. دعم البحث العلمي والابتكار والسيادة الرقمية

إن بناء منظومة وطنية للذكاء الاصطناعي يقتضي جعل البحث العلمي والابتكار في صلب السياسات العمومية، باعتبارهما المدخل الأساسي لتطوير حلول تكنولوجية تستجيب للاحتياجات الوطنية، وتعزز الاستقلالية الرقمية في المغرب. وفي هذا السياق، يتعين دعم مشاريع البحث والتطوير في مجالات الذكاء الاصطناعي داخل الجامعات ومراكز البحث ومختبرات الابتكار، مع تشجيع الشراكات بين هذه المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي راكمت خبرة ميدانية مهمة في رصد الإشكالات الاجتماعية والتنموية والحقوقية. فمن شأن هذا التقاطع بين المعرفة الأكاديمية والخبرة الميدانية أن يساهم في تطوير تطبيقات ذكية موجهة لخدمة قضايا التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي والعدالة المجالية وتعزيز المشاركة المواطنة، بما يجعل الذكاء الاصطناعي أداة لمعالجة التحديات الوطنية وليس مجرد تقنية مستوردة أو مستهلكة.

لائحة المصادر والمراجع

1. الدستور

- دستور 2011. ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر- 28 شعبان 1432 (30 يوليو 2011).

2. النصوص التشريعية

- المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نوفمبر 1958) بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، كما وقع تغييره وتتميمه، صيغة موطدة بتاريخ 29 نوفمبر 2023.
- القانون رقم 08.09 يتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، الجريدة الرسمية عدد 5711 – 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009).
- القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.15 في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018)، الجريدة الرسمية عدد 6655 – 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس 2018).
- القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.69 في 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6904 – 9 ذو الحجة 1441 (30 يوليو 2020).

3. الوثائق المقارنة

- منظمة الأمم المتحدة، "حوكمة الذكاء الاصطناعي من أجل الإنسانية"، شتنبر 2024.
- قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2021 بإنشاء لجنة الذكاء الاصطناعي.
- RÈGLEMENT (UE) 2024/1689 DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL, Journal officiel de l'Union européenne, 12 - 07-2024.

4. وثائق جمعية سمسم مشاركة مواطنة

- الذكاء الاصطناعي ضمن اهتمامات البرلمان المغربي: قراءة في المبادرات والالتزامات، (منشورات جمعية سمسم مشاركة مواطنة، 2025).
- مذكرة ترافعية بخصوص القانون المنظم للتشاور العمومي، (منشورات جمعية سمسم مشاركة مواطنة، المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني ICNL، 2026).
- الدليل العملي لجمعيات المجتمع المدني في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، (منشورات جمعية سمسم مشاركة مواطنة، شبكة الابتكار للتغيير، أبريل 2026).

5. وثائق مؤسساتية

- الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030".
- المملكة المغربية، مجلس النواب، تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات حول مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2026، دورة أكتوبر 2025، السنة التشريعية الخامسة: 2025-2026، الولاية الحادية عشر: 2021- 2026، مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان برسم السنة المالية 2026.
- المملكة المغربية، مجلس النواب، تقرير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة والشؤون الإدارية حول مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2026، دورة أكتوبر 2025، السنة التشريعية الخامسة: 2025-2026، الولاية الحادية عشر: 2021- 2026، مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2026، ص 226.
- المملكة المغربية، مجلس النواب، تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الذكاء الاصطناعي آفاقه وتأثيراته"، التوصية (3)، الولاية التشريعية الحادية عشر 2021-2026، السنة التشريعية الرابعة 2024-2025، دورة أبريل 2025.
- المملكة المغربية، رئيس الحكومة، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، المناظرة الوطنية حول الذكاء الاصطناعي، 1- 2 يوليوز 2025، تقرير موجز.

Royaume du Maroc, Conseil Economique, Social et Environnemental (CESE), - Quels usages et quelles perspectives de développement de l'intelligence .artificielle au Maroc ?, Avis rendu dans le cadre de l'auto-saisine n° 78/2024, 2024

الفهرس

المقدمة 3

1. السياق العام 3

2. السياق الخاص 3

3. اهتمام جمعية سمسم مشاركة مواطنة بحقل الذكاء الاصطناعي 4

4. منهجية إعداد المذكرة الترافعية 5

المحور الأول. الذكاء الاصطناعي والمجتمع المدني بالمغرب: محاولة في التشخيص 6

أولا. تعريفات الذكاء الاصطناعي 6

ثانيا. تشكيل الذكاء الاصطناعي للفضاء العمومي الرقمي 7

ثالثا. الإطار المعياري لحكامة الذكاء الاصطناعي 8

رابعا. الذكاء الاصطناعي في المغرب: تأخر تشريعي وفراغ مؤسساتي 10

خامسا. الذكاء الاصطناعي وعمل المجتمع المدني بالمغرب: تحديات الفجوة الرقمية ورهانات العدالة التكنولوجية 11

المحور الثاني. عرض وتحليل نتائج الاستبيان الوطني حول استخدام وحكامة الذكاء الاصطناعي لدى منظمات المجتمع المدني بالمغرب 14

أولا: وصف منهجية الاستبيان 14

ثانيا: وصف عينة الاستبيان 14

ثالثا: استخدام الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني 17

رابعا: التحديات والإكراهات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي 19

خامسا: حاجيات منظمات المجتمع المدني لتعزيز الاستفادة من الذكاء الاصطناعي 20

سادسا: حكامة الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني 21

سابعا: تصورات الفاعلين المدنيين بشأن الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي 24

المحور الثالث: توصيات عملية بشأن استخدام وحكامة الذكاء الاصطناعي داخل منظمات المجتمع المدني بالمغرب 28

أولا. تسريع اعتماد إطار تشريعي للذكاء الاصطناعي 28

ثانيا. إعمال مبادئ التشاور العمومي في إعداد الإطار القانوني المتعلق بالذكاء الاصطناعي 29

ثالثا. تسريع اعتماد إطار مؤسساتي للذكاء الاصطناعي 30

رابعا. ارتباط حكامة الذكاء الاصطناعي بالبيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني 30

خامسا. الاستثمار في التكوين وبناء القدرات بخصوص الذكاء الاصطناعي 31

سادسا: الحاجة إلى سياسات داخلية جمعوية حول استخدام الذكاء الاصطناعي 32

سابعا. دعم البحث العلمي والابتكار والسيادة الرقمية 33

لائحة المصادر والمراجع 34